المحاضرة السادسة

العلاقات العراقية – البريطانية (١٩٢٧ – ١٩٣٢)

أولًا/ مشروع معاهدة ١٩٢٧ :

عهد الى جعفر العسكري بتأليف الوزارة في (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦)، وأعلنت الوزارة في منهاجها التعاون مع بريطانيا، وأنها ستبادر بتسريع الأمور الآتية وهي ، إنجاز تعديل الاتفاقيات التي شرعت به الوزارة السابقة، وتوسيع التمثيل الخارجي وقصر النفقات على الأمور الضرورية لإدارة البلاد فضلاً عن توحيد أعمال الزراعة والتجارة والري واحترام الشعائر الدينية.

سارعت الوزارة الى تأليف لجنة وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي وزيري الدفاع والمالية لدراسة الأمور المتعلقة بتعديل معاهدة ١٩٢٦. إلا أن الحكومة البريطانية وقفت موقفاً معاكساً للموقف العراقي وأظهرت حرصها على استمرار الانتداب لمدة (٢٥) سنة.

بدأت المفاوضات في لندن في (٢٥ تشرين الأول ١٩٢٧) وارتكزت على أمرين أساسيين هما :

١ – دخول العراق في عصبة الأمم في عام ١٩٢٨ وهل باستطاعة بريطانيا أن تلح في ذلك.

٢ – تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى تعديلاً يتفق والأماني العراقية والعهود التي قطعتها بريطانيا للعراق.

تناقضت وجهة النظر البريطانية مع المطالب العراقية وأدعت بريطانيا بأن ترشيح العراق للعصبة في عام ١٩٢٨، سابق لأوانه وليس من مصلحة العراق في شيء وترى تأجيل القضية الى عام ١٩٣٢. أما بالنسبة لتعديل الاتفاقيتين وافقت بريطانيا على إعداد مسودة لمعاهدة جديدة تحل محل معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة

بمعاهدة ١٩٢٦ لكن هذه المسودة تختلف عن المعاهدة السابقة إلا ببعض التفاصيل. أبدت بريطانيا رغبة في عقد معاهدة على أسس جديدة وترك أمر التعديل للاتفاقيتين الى مفاوضات قادمة فعاد العسكري على أثر ذلك الى لندن في ١٢ كانون الأول ووقع المعاهدة بعد يومين من عودته.

ضمت معاهدة ١٩٢٧ مقدمة وست عشرة مادة وأوضحت المقدمة بأن نصوص معاهدتي التحالف لعام ١٩٢٢ و١٩٢٦ لم تعد ملائمة بالنظر لتبدل الأحوال والتقدم الذي أدركته المملكة العراقية وأهم ما تضمنته المعاهدة من مواد هي:

المادة الأولى : تعترف بريطانيا بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة. أما المادة الثانية أن تسير الأحوال جيدة على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق في نفس الفترة ستعضد بريطانيا ترشيح العراق لأجل دخوله عصبة الأمم عام ١٩٣٢. في حين تضمنت المادتان (١٢) و (١٣) التعهد بعقد اتفاقيتين منفردتين لتنظيم العلاقات المالية والعسكرية يحلان محل الاتفاقيتين السابقين.

ويلاحظ من دراسة بنود المعاهدة أن بريطانيا لم تستجب لأي من المطالب العراقية وأن مسودة المعاهدة الجديدة لا تختلف في شيء عن المعاهدتين السابقتين. وقد صادق مجلس الوزراء على المعاهدة وعلى أثر ذلك قدم وزيرا المالية والداخلية استقالتهما بعد نقدهما المفاوضات مع بريطانيا وأعقبهم رئيس الوزراء جعفر العسكري الذي قدم هو الآخر استقالته في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨.

ثانياً/ عبد المحسن السعدون وجهوده لعقد معاهدة الاستقلال :

عهد الى السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨، فاشترط السعدون حل المجلس النيابي وقد تضمن منهاج الوزارة السعدونية الثالثة الأمور التالية : عرض المعاهدة التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم، السعي لإعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد. وقد سارعت الوزارة الى حل المجلس وإجراء انتخابات نيابية جديدة وشكلت لجنة وزارية لإجراء مفاوضات مع المندوب البريطاني، إلا أن اللجنة لم تجد من الجانب البريطاني ما يحقق الأماني

العراقية. فوضعت حلولاً مقابلة بحيث يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن أمنه الداخلي ويحدد عدد الضباط البريطانيين في جيشه الوطني ولا يسهم في نفقات دار الاعتماد البريطانية في العراق.

عرض السعدون نتائج المشاورات مع بريطانيا وموقف الحكومة العراقية منها على رجال السياسة واستشارهم فيما يجب أن يعمله، فأبدوا موقفه وأشاروا عليه بالاستقالة. فقدم استقالته في (٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩) معلناً فيها فشل المفاوضات مع بريطانيا.

بقيت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على ثلاثة أشهر، وبعدها عهد الملك الى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في (٢٨ نيسان ١٩٢٩) وهي وزارة انتقالية مهدت لعودة السعدون الى الحكم من جديد، لأنها لم تستمر طويلاً بالحكم أذ سرعان ما قدمت استقالتها في (٢٥ آب ١٩٢٨) وقبل تشكيل الوزارة الجديدة فوضت بريطانيا وكيل معتمدها في العراق أن يبلغ الملك فيصل الأول في (١٩٢٩/٩/١٤) بما يأتي: أن بريطانيا مستعدة لتأييد ترشيح العراق لإدخاله عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وأن بريطانيا سوف تبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم أنها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧، كما أن بريطانيا عازمة على إدخال العراق العصبة عام ١٩٣٢.

شكل السعدون وزارته الرابعة في (١٩٢٩/٩/١٩) ووضعت الوزارة أسس عامة للدخول في مفاوضات مع بريطانيا هي : العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها، ورفع كل صبغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة، والأخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية بريطانيا في قضية الدفاع وتطبيق التجنيد العام. وقد أدرك السعدون عدم جدية بريطانيا في أحداث تغييرات أساسية في سياستها تجاه العراق. وقد أثرت مواقف بريطانيا والصحافة والمعارضة البرلمانية في نفس السعدون يضاف الى ذلك مشاكله العائلية مع زوجته التركية فضلاً عن استمرار الانتقاد في المجلس لعمل السعدون كل هذه العوامل دفعته الى الانتحار في الساعة التاسعة من مساء يوم (١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩) بإطلاق الرصاص من مسدسه

وترك وصية الى أبنه علي قال فيها : ((سئمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقاً وشرفاً ...)).

ثالثاً/ معاهدة عام ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الأمم :

عهد الملك فيصل الأول الى نوري السعيد بتأليف الوزارة فألفها في (٢٣/ آذار ١٩٣٠) وكانت أهم المسائل التي ستأخذ الوزارة معالجتها هي المعاهدة الجديدة، واتخذت الوزارة خطوات عديدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية لكنها كانت غير حاسمة وسارع نوري السعيد الى حل المجلس النيابي والتأثير على الانتخابات وألف حزب سياسي سمي بـ(حزب العهد) وأصبحت صدى العهد الجريدة الناطقة بلسانه.

بدأت المفاوضات بين الطرفين لعقد المعاهدة في ٣١ آذار ١٩٣٠، ولم يواجه الطرفان أية صعوبات تذكر، إذ وقعت المعاهدة في (٣٠ حزيران ١٩٣٠) وتضمنت المعاهدة وملاحقها شروط قاسية في الأمور الآتية :

١ – **السياسة الخارجية** : وافق الطرفان على إجراء مشاورة تامة ويتعهد كلاً منهما بأن لا يتخذ سياسة تتنافى مع التحالف.

٢ – **الدفاع** : تعهدت بريطانيا بأن تدافع عن العراق في حالة وقوع الحرب على أن يقدم العراق لبريطانيا في الأراضي العراقية جميع ما بوسعه من تسهيلات.

٣ – **القواعد وحق المرور** : يتعهد العراق أن يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية وحصلت بريطانيا على حق مرور جيوشها عبر الأراضي العراقية.

٤ – **الحصانات** : تتمتع القوات البريطانية في العراق بالإعفاء من الضرائب.

٥ – **تدريب الجيش العراقي** : لبريطانيا الحق التام في إرسال المدربين العسكريين الى العراق وتدريب الضباط العراقيين في معاهدها.

٦ – **التمثيل الدبلوماسي**: تقرر أن يستبدل المندوب السامي بمنصب سفير يتمتع بمركز الأقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب.

قوبلت المعاهدة بالمعارضة الشعبية الواسعة ووصفت بأنها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم. وقد دافع نوري السعيد على المعاهدة ولمقاومة المعاهدة وقع حزبا الإخاء الوطني والوطني وثيقة التآخي في ليلة ٢٣/٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ اعتبرت المعاهدة فاسدة وجائرة ويجب أن يحل المجلس النيابي. وبعد تصديق المعاهدة وتبادل وثائق إبرامها أبلغت بريطانيا عصبة الأمم عن رغبتها إدخال العراق الى العصبة دولة مستقلة في (١٩٣١/٥/٣١) وبعد مذكرات طويلة حول دخول العراق العصبة. قدم العراق تعهدات في ١٩٣٢/٥/٢ فأعلن مجلس العصبة قبول العراق نهائياً في (٣ تشرين الأول ١٩٣٢) وبذلك أصبح العراق دولة مستقلة لكن الاستقلال كان شكلياً. وبعدها قدم نوري السعيد استقالته في ١٩٣٢/١٠/٢٧ وفي ليلة ٨/٧/ أيلول ١٩٣٣، توفي الملك فيصل الأول في مدينة برن في سويسرا في ظروف غامضة ومهما قيل في الملك فيصل فإن وفاته في مثل تلك الظروف الحرجة التي مر بها العراق كان أمراً مؤسفاً جداً لما عرف عنه من قدرة وقابلية في السعي للحصول على الاستقلال رغم العيوب الكثيرة التي رافقت معاهدة ١٩٣٠.

المصادر الساندة :

١ – علاء جاسم محمد الحربي، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٣٦، بغداد، ١٩٨٧.

٢– فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ – ١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧.